Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Affaires Administratives et Générales

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الشؤون الإدارية والعامة

إعلان عن طلب عروض مفتوح بعروض أثمان
رقم 2023/38/وام /ام/ تدقيق

في يوم 26 يونيو 2023 على الساعة العاشرة صباحا، سيتم بقاعة الاجتماعات التابعة لمديرية الشؤون الإدارية والعامة لوزارة الاقتصاد والمالية، الكائنة بالطابق الثاني مدخل د، عمارة امتداد، الحي الإداري، الرباط -شالـة ، فتح الأظرفة المتعلقة بطلب عروض مفتوح بعروض أثمان لأجل **تدقيق تدبيري، عملياتي و تدقيق الأداء للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS).**

يمكن سحب ملف طلب العروض من مصلحة المشتريات التابعة لمديرية الشؤون الإدارية والعامة بوزارة الاقتصاد والمالية، الرباط شالة، المكتب رقم 206 الطابق الثاني المدخل د ويمكن كذلك تحميله الكترونيا من البوابة المغربية للصفقات العمومية: (www.marchespublics.gov.ma)ومن الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية: (**www.finances.gov.ma** رأس **الموضوع: "طلب عروض"**).

- **حدد مبلغ الضمان المؤقت كما يلي: ثمانية آلاف درهم.(8 000.00)**
- **تقدير كلفة الأعمال محدد كما يلي: خمسمائة ألف وأربعمائة درهم مع احتساب الرسوم (500 400,00).**

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وايداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المواد 27 و 29 و 31 من المرسوم رقم 349 - 12 - 2 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434(20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية.

ويمكن للمتنافسين إما:

- إما إيداع أظرفتهم ، مقابل وصل، بمكتب الضبط التابع لمديرية الشؤون الإدارية والعامة بوزارة الاقتصاد و المالية ؛
- إما إرسالها عن طريق البريد المضمون بإفادة بالاستلام إلى المكتب المذكور؛
- إما تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة ؛
- إما إرسال ملفاتهم بطريقة إلكترونية إلى صاحب المشروع عبر البوابة المغربية للصفقات العمومية.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في المادة 5 من نظام الاستشارة.
يتوجب على المتنافسين المقيمين بالمغرب الادلاء بنسخة مصادق عليها من شهادة الاعتماد. مجال العمل المطلوب هو:
دراسات عامة D13

ملحوظة: يعفى من الإدلاء بشهادة الاعتماد المذكورة أعلاه خبراء المحاسبة والمتنافسون غير المقيمين بالمغرب ولكن يتعين عليهم الإدلاء بالملف التقني كما هو محدد في المادة 5 من نظام الاستشارة.